

المسألة الثامنة:

من نذر الجهاد أو الرباط بشجر، لزمه.

بيان : ينظر في النذر إلى التية ، ثم إلى العرف ، ثم إلى مقتضى اللفظ لغة . ولا ينفع فيه الاستثناء بالمشيئة.

الكتاب التاسع

في الأطعمة والأشربة والصيد والذبائح

وفيه خمسة أبواب:

الباب الأول:

في الأطعمة في حال الاختيار:

جميع المطعومات ضريان : حيوان ، أو جماد - نبات أو غيره - .

فالجناد كله حلال ؛ إلا التحاسات ، وما حالطته نجاسة ، والمسكرات ، والمضرات ؛ كالسوم .

والطين : مكروه . وقيل : حرام^(١) . وحرم الشافعي : المخاط ، والمني .

وأما الحيوان : فمنه ما يحرم لسبب كالميتة ، والمنخقة ، وأحوالها وستاني في

الذبائح ، ومنه ما يحرم لذاته قال الطرطوشي : انعقد المذهب في إحدى الروايتين ،

وهي رواية العراقيين ، أنه : يؤكل جميع الحيوان من الفيل ، إلى النمل ، والدود ، وما

بين ذلك ، إلا آدمي والخنزير^(٢) ، فهما محرمان بإجماع ؛ إلا أن منه مباحا

مطلقا ومنه مكروه ويتقسم الكلام في الحيوان إلى سبع مسائل :

(١)راجع الشيخ، انظر الدسوقي ١١٨/٢ والشرح الصغير ١٨٧/٢

(٢) هذه الرواية ليست معتمدة عند المالكية بل هي ضعيفة جدا، والرواية المشهورة المعتمدة فيها تحريم حيوانات كثيرة، كما ورد في الراجح المالكية للمعدة ، انظر مختصر خليل ص/ ٨٠ وغيره

وَتَكُونُ السُّورَةُ الْأُولَى قَبْلَ الثَّانِيَةِ وَأَطْوَلُ مِنْهَا ، وَالْهَيْئَةُ
الْمَعْلُومَةُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ، وَالْحُلُوسُ ، وَالْقُنُوتُ
سِرًّا قَبْلَ الرُّكُوعِ ، وَالِدُّعَاءُ بَعْدَ الشَّهَادَةِ الثَّانِيَةِ .

وَيَكُونُ الشَّهَادَةُ الثَّانِيَةُ أَطْوَلُ مِنَ الْأُولَى ، وَالْتِيَامُ بِالسَّلَامِ
وَتَحْرِيكُ السَّابِرِ فِي الشَّهَادَةِ .

وَبِكْرَةُ الْاَلْتِفَاتِ فِي الصَّلَاةِ ، وَتَغْيِيزُ الْقَيْنَيْنِ ،
وَالْبَسْمَلَةُ وَالْتَعَوُّدُ فِي الْقَرِيقَةِ وَتَجُوزَانِ فِي النُّفْلِ ،
وَالْوُقُوفُ عَلَى رِجْلٍ وَاحِدَةٍ إِلَّا أَنْ يَطُولَ قِيَامُهُ ، وَأَقْبِرَانُ
رِجْلَيْهِ ، وَجَعْلُ دِرْهَمٍ أَوْ غَيْرِهِ فِي قَبِيهِ ، وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا
يُسَوِّدُهُ فِي جَيْبِهِ أَوْ كُمِهِ أَوْ عَلَى ظَهْرِهِ ، وَالتَّفَكُّرُ فِي أُمُورِ
الدُّنْيَا ، وَكُلُّ مَا يَشْغَلُهُ عَنِ الْخُشُوعِ فِي الصَّلَاةِ .

مكتبة دار الفكر

الأخضرى

في أصول الفقه والسياسة الشرعية
بمؤلفه العلامة الفاضلة

الشركة المطبعة

بغداد - العراق

اللذان^(١) لم يكونا قط إلا لمحيين أولى أن يحرم ، أن يؤكلا أو يشربا ، وإذا كان هذا هكذا ففيه كفاية ، مع أن ثم دالة بسة رسول الله ﷺ ، فلما أمر رسول الله ﷺ بقتل الغراب والحلقة والعقرب والفارة والكلب العقور^(٢) ، دل هذا على تحريم أكل ما أمر بقتله في الإحرام . ولما كان هذا من الطائر والدواب كما وصفت ، دل هذا على أن انظر إلى كل ما كانت العرب تأكله فيكون حلالا ، وإلى ما لم تكن العرب تأكله فيكون حراما . فلم تكن العرب تأكل كلبا ولا قنبا ولا أسدا ولا نمرا ، وتأكل الضبع فالضبع حلال ، ويجزئها للحرم بخبر عن النبي ﷺ أنها / صيد وتؤكل^(٣) . ولم تكن تأكل الفأر ولا العقارب ولا الحيات ولا الحدا ولا الغريان ، فجاءت السنة موافقة للقرآن بتحريم ما حرموا وإحلال ما أحلوا ، وإباحة أن يقتل في الإحرام ما كان غير حلال أن يؤكل ثم هذا أصله ، فلا يجوز أن يؤكل الرخم ، ولا البغاث ، ولا الصقور ، ولا الصوائد من الطائر كله مثل : الشواطين^(٤) ، والبزاة ، والبواشق^(٥) ، ولا تؤكل الخنافس ، ولا الجعلان^(٦) ، ولا العظاء^(٧) ، ولا المحكاه^(٨) ، ولا المتكجوت ، ولا الزناير ، ولا كل ما كانت العرب لا تأكله . ويؤكل الضب ، والأرنب ، والوبر^(٩) ، وحمار الوحش ، وكل ما أكلته العرب أو فلهاء الحرم في سنة أو أثر ، وتؤكل الضبع والتعلب .

١٢٩
ب
٥٧

[١٤٠١] قال الشافعي : أخبرنا مسلم وعبد المجيد وعبد الله بن الحارث ، عن ابن جريج ، عن عبد الله بن عبيد بن عمير ، عن ابن أبي عمير قال : سألت جابر بن عبد الله عن الضبع : أصيد أم لا ؟ فقال : نعم . قلت : أتؤكل ؟ قال : نعم . قلت : أسمعه من رسول الله ﷺ ؟ قال : نعم .

قال الشافعي : وما يباح لحم الضباع بمكة إلا بين الصفا والمروة . وكل ذي ناب من

(١) في (ص ، ت ، جده) : « اللذان » والله عز وجل وتعالى أعلم .

(٢) انظر الحديث رقم [١٢٠٢] وتخرجه .

(٣) سيأتي الحديث بعد قليل . إن شاء الله تعالى . ويرقم [١٤٠١] .

(٤) الشواطين : جمع شيطان : طائر من جوارح الطير وسباعها ، من جنس الصقر .

(٥) البواشق : نوع من جنس البازي من فصيلة العقاب النسرية ، وهو من الجوارح يشبه الصقر ، ويصير بجسم طويل ومثلر قصير يلبس القفوس .

(٦) الجعلان : جمع جمل : حيوان كالخنزير ، يكثر في التواضع الشنة .

(٧) العظاء : دوية من الزواحف ذوات الأربع . تعرف في مصر بالسحلية .

(٨) المحكاه : ويطال : المحكة : دوية شبيهة بالعظاءة تترك زرقاء ، وليس لها قنب طويل مثل قنب العظاءة ، وتوحيها خبيثة . (اللسان) .

(٩) الوبر : حيوان من ذوات الحوافر في حجم الأرنب ، أحمر اللون ، بين الفيرة والسود .

[١٤٠١] سبق برقم [١٢٤١] غير أنه هناك من مسلم بن خالد فقط .

الأمر بالمعروف

للإمام محمد بن إدريس الشافعي

١٥٠-٢٠٤ هـ

محقق ومترجم
الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب

دار الفوائد

(قوله خذ هذا الحديث بشري) (قلت) فيما كان عليه القسم تعظيم العلم والمجد وتعمل
المنطق في طلبه فمن جاز أن يحل في طلب حبيب واحد سيرة شهيرة في التفتيش من ابن المنيب
أن كنت لأجرب في طلب الحديث الواحد أليوم وذكر الحبيب أن ابن المبارك روى في السلام قبل
له ما فعل الله بك قال غفر لي برحق في طلب الحديث

﴿ احاديث تزول عيسى عليه السلام ﴾

(قوله ليوشكن) (قلت) هو من أصل القاري وهو اللام فيها جواب قسم محذوف وهي هنا بمعنى
المضي أي لقد قرب لأن القسم عليها وهي مستقبل لا يجادل كل مستقبل لا بد أن يغرب (قوله أن
يترك فيكم ابن مريم) (قلت) لا كره على أن لم يترك ربح وفي الغنية قال مالك بن عيسى بن
ثلاث وثلاثين سنة (ابن رشد) يعني بموته خرج من علم الأرض إلى عالم السماء قال ويعقل أنه
ما من حقيقة يبعث في آخر الزمان إلا لا بد من نزول لتواتر الأحاديث بذلك وفي الغنية كان أبو هريرة
يلقي النبي الشاب فيقول يا ابن أخي أنت الذي أتى عيسى بن مريم فأقرأني السلام تحقيقاً لنزوله
فأذكر ابن حزم من الخلاف في نزوله لا يصح وذكر البايعي حديثاً ضعيفاً لا يثبت في حاشية
السبعين ونسبته (ابن العربي) وروى أنه تزوج امرأة من بني ضبة السهلي راضية ثم يموت ويصل
عليها المسلمون ويدفن في روضة النبي صلى الله عليه وسلم وفيها موضع قبر ويقال ثابته هو ذلك
عربي الحاشي المتأخران هذه المرافقة في حاشية السبعين وولادة المرأة كذبها الوجود والحق
أن نزوله من الأشراف وصح أنه الذي يقتل الجبل بدماءه هناك بأجوج وأجوج واختلافكم
بأبث في الأرض فقال أبو داود وابن مريم (ابن العربي) والأصح أنها سبعة أعوام (قال قلت) هـ
بم يعرف الناس أنه عيسى (قلت) هـ بصقته التي تفضي الأحاديث في أي داود من حديث
فأزار أيقوه فأعزوه فقامه مروج الخلق إلى آخره والياض سبط الرأس كأنه رأس بظفر وإن لم
يصبه بل بين مصرتين بكسر الميم يقتل الخنزير ويضع الجرح في القبر من حديث

(قوله خذ هذا الحديث بشري) (قلت) فيما كان عليه من تعظيم العلم والمجد وتعمل المنطق في طلبه

﴿ باب تزول عيسى ابن مريم عليه الصلاة والسلام ﴾

(قوله ليوشكن) بضم اليا وكسر الشين من أصل القاري بقصد التقرين واللام فيها
جواب قسم محذوف (ب) وهي هنا بمعنى المضي أي لقد قرب لأن القسم عليها وهي مستقبل لا يجادل
لأن كل مستقبل لا بد أن يغرب (قلت) وفيه نظر لأن ذلك ما علم استقباله وحظيتم استقبال
زول عيسى عليه السلام إلا من قوله صلى الله عليه وسلم فاقسم حين تحقيق نزوله في المستقبل وعبر
عن ذلك بما ذكر (قوله أن يترك فيكم ابن مريم) (ب) لا كره على أن لم يترك ربح وفي الغنية قال مالك
ما من حقيقة يبعث في آخر الزمان إلا لا بد من نزول لتواتر الأحاديث وفي
عالم السماء ويصعد أنما كانت حقيقة ويحيى آخر الزمان أفلا بد من نزول لتواتر الأحاديث وفي
الحديث كان أبو هريرة يلقي الشاب فيقول يا ابن أخي أنت الذي أتى عيسى عليه السلام فأقرأني السلام
تحقيقاً لنزوله فأذكر ابن حزم من الخلاف في نزوله لا يصح وذكر البايعي حديثاً ضعيفاً لا يثبت
ينزل في عشرة السبعين ونسبته (ابن العربي) وروى أنه تزوج امرأة من بني ضبة السهلي
راضية ثم يموت ويصل على المسلمون ويدفن في روضة النبي صلى الله عليه وسلم وفيها موضع قبر

ثم قال الشعبي الشعراني خذ
هذا الحديث بشري
قد كان الرجل يرسل
فيأدون هذا إلى المدينة
هـ وحدنا أبو بكر بن أبي
شبة ثنا عبد بن سليمان
ح وحدنا ابن أبي عمر ثنا
سفيان ح وحدنا عبيد
الله بن معاذ ثنا أبي ثنا
شعبة كلهم من صالح بن
صالح بهذا الإسناد نحوه هـ
حدنا قتيبة بن سعيد
ثنا ليث ح وحدنا محمد
ابن ربح أخبرنا الليث عن
ابن شهاب عن ابن المسيب
أنه سمع أبا هريرة يقول
قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم والذي نفسي
بيده ليوشكن أن ينزل
فيكم ابن مريم

صَحِيحُ مُسْلِمٍ

لِلإمام الحافظ ابن الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم بن حمزة بن كوشان القشيري
النيسابوري المتوفى سنة ٢٦١ هجرية المدفون بغير آباء وظاهر نولت أسود

مع شرحه المسمى

طَبَقَاتُ كِبَرَاءِ الْمُعَلِّمِينَ

لِلإمام أبي عبد الله محمد بن خلفه الوشائري الأديب الحلي المتوفى سنة ٨٢٧ أو سنة ٨٢٨ هجرية

وشرحها للشيخ

مَكْتَبَةُ كِبَرَاءِ الْأَكْبَرَاءِ

لِلإمام أبي عبد الله محمد بن محمد بن يوسف التنوخي الكنتي المتوفى سنة ٨٩٤ هـ
رحمهم الله الجميع وأسكنهم في جنات النعيم

تقديم : هذا من صحيح الإمام مسلم رحمه الله المصحف ويزيد شرحه المسمى منصرف منها بمحدث الكنايا بوجاهات
ومن هذا من صحيح الإمام مسلم رحمه الله المصحف ويزيد شرحه المسمى .

تقديم : هو من نسخة من صحيح الإمام أبي حنيفة في المكتبة المشرقية المصرية الترتيبا مقابل نسخة الزاوية من المخطوط
على تلك النسخة ذات ثلاث النسخة المصرية أصح منها احتيافاً وحرأئيه طلباً .

الجزء الأول

دار الكتب العلمية

بيروت لبنان

بَلِّغِ الْعِلْمَ بِكَمَالِهِ كَشَفَا لِدُجَى بَحَالِهِ

أَمْوَالِهِ الذِّقْنُ دَسَلُ رَسْمِهِ لَتَنْبِيْغِ الْأَعْيَانِ وَتَضْوِئُهُ عَلَى مَحَرِّ الْمَصْطَلَحِ خَيْرُ الْأَنَامِ
قَدْ لَطَمَ هَذَا كَتَمُ السُّنْطَا حَمَامُ الْقَطَا وَرَسَمَهُ وَتَعَالَى بِقَدْرِكَ أَمْرُكَ لَيْسَ بِمُتَوَسِّلِ

تَجَمُّعُ الْأَنْوَارِ

مَنْ تَأَمَّلَ عَادَ الْعُودَ وَتَفَاضَلَ فِي حَمْدِ وَالطَّرِيقِ الْوَشَّاءِ وَالسَّادِ مَتَعِ وَأَمْرًا الْأَمْرِ
أَكْبَرُ نَفْعًا عَلَى وَاقِعًا حَرَمَ لَا تَالِ الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ طَاهِرٍ أَمْرًا جَبَسًا فَوْقَهُ

مُحَمَّدٌ سَيِّدُ الْعَالَمِينَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

المسألة الثانية : من ولد عتونا فاختلف فيه ، فقليل : قد كفى الله المؤلة فيه ، فلا يتعرض له ، وقيل : تجرى موسى عليه ، فإن كان فيه ما يقطع قطع .

المسألة الثالثة : إن عاف الكبير على نفسه الهلاك إن اختن ، فرخص له ابن عبد الحكم في تركه وأبى ذلك سحنون .

المسألة الرابعة : روي عن مالك : من ترك الاختنان من غير عذر لم تجز إمامته ، ولا شهادته ، وقال ابن عباس : لا تقبل صلاته ولا تؤكل ذبيحته .

المسألة الخامسة : في وقت الختان

و يستحب أن يؤخر حتى يؤمر الصبي بالصلاة ، وذلك من السبع إلى العشر ، لأن ذلك أول أمره بالعبادات ، ويكره الختان [يوم الولادة ، ويوم السابع] ^(١) لأنه من فعل اليهود .

المسألة السادسة : يحتمن الرجال الصبيان ، ويخفض النساء الجوارى ، لأن الرجل لا يحل له الاطلاع على ذلك من النساء .

المسألة السابعة : تستحب الدعوة لطعام الختان وهو : الإعذار ^(٢) ، ولا يفعل ذلك في عفاض النساء ، للستر .

المسألة الثامنة : الغرلة ، وهي : ما يقطع في الختان نجسة ، لأنها قطعة من حي ، فلا يجوز أن يحملها المصلي ، ولا أن تدخل المسجد ، ولا أن تدفن فيه ، وقد يفعله بعض الناس جهلا [منهم] ^(٣) .

أراد القرية ورواية التعطيف تحمل القرية والآلة ، والأكثر على التعطيف وعلى إرادة الآلة ، وانظر فتح الباري ٩٠/١١

^(١) في ح يوم السابع ويوم الولادة .

^(٢) الإعذار : طعام البناء والختان وأن تستفيد شيئا جديدا فتعده طعاما تدعو إليه إخوانك القاموس مادة : (عذر)

^(٣) ساقط من م

القول في الفقهاء

في تأخير من مذهب المالكية

والنبيذ على مذهب الشافعية والحنفية والحنبلية

تأليف الإمام الشهيد

أبي القاسم محمد بن أحمد بن جري الكلبى القرناطى المالكى

٦٩٣ هـ - ٧٤١ هـ

تحقيق

أ. د. محمد بن سيدي محمد مولاي

باحث بالموسوعة الفقهية وعضو هيئة

الفتوى بوزارة الأوقاف بالكويت سابقاً

أبكم: لم يجب عليه شيء وإن كان يتعلمها: وجب عليه تعلمها، أو الصلاة وراء من يحسها. فإن لم يجد، فقل: يذكر الله. وقيل: يسكت. ولا يجوز ترجمتها، خلافاً لأبي حنيفة^(٢).

المسألة الثانية:

لا يقدم قبل القراءة توجهاً، ولا دعاء، خلافاً للشافعي في تقديم وجهه ولدي قطر السموات والأرض.... إلخ^(٣) وخلافاً لأبي حنيفة في تقديم: "سبحانك اللهم وبحمدك، تبارك اسمك، وتعالى جدك، ولا إله غيرك"^(٤). ولا تعود، خلافاً لهم.

ولا يسمل سرا ولا جهراً، خلافاً للشافعي في البسملة؛ سرا مع السر، و جهراً مع الجهر. ولأبي حنيفة في البسملة سرا على كل حال ولا بأس بالبسملة في التطوع عند الأربعة وليست البسملة أية من المأثرة ولا من غيرها سوى السمل خلافاً للشافعي.

المسألة الثالثة: في التأمين

ويجوز: آمين^(٥) باند وبالقصر مع تحفيف الميم. وهو مستحب^(٦) للحد، والمأموم مطلقاً، وللإمام إذا أسر: اتفاقاً. وإذا جهر: وفاقاً للشافعي. والمشهور لا يؤمن في الجهر، وفاقاً لأبي حنيفة. ويسر التأمين خلافاً للشافعي.

الفصل الثاني: في السورة :

^(٢) الدسوقي ١/ ٢٣٦ وسعي المحتاج ١/ ١٥٦ وكشاف الفاع ١/ ٣٨٩

^(٣) بدائع الصنائع ١/ ٣٤٠ وتبيين الحقائق ١/ ١١٠

^(٤) جزء من حديث طويل رواه مسلم الحديث رقم (٧٧١) والترمذي الحديث رقم (٣٤٢١) وأبو داود الحديث رقم (٧٦٠)

^(٥) رواه مسلم الحديث رقم (٣٩٩)، والترمذي الحديث رقم (١١٢٩)

^(٦) في نسخة ح و م التلوي.

^(٧) للحديث الصحيح الذي رواه البخاري (٧٨١)

القول في الفقهاء

في تأييد من ذهب المالكية

والنبيه على من ذهب الشافعية والحنفية والحنابلة

تأليف الإمام الشهيد

أبي القاسم محمد بن أحمد بن جزي الكلبى الفرناعلى المالكي

٦٩٣ هـ - ٧٤١ هـ

تحقيق

أ. د. محمد بن سيدي محمد مولاي

باحث بالتوسعة الفقهية وعضو هيئة

الفتوى بوزارة الأوقاف بالكويت سابقاً

هذا (١) خمس مرار ، أو كان هذا (٢) من أصناف شتى . وإذا لم تتم له الخامسة إلا بعد استكمال ستين لم يحرم ، وإن (٣) تمت له الخامسة حين يرضع الخامسة فيصل اللبن إلى جوفه ، أو ما وصفت أنه يقوم مقام الرضاع مع مضي ستين قبل كمالها ، فقد حرم ، وإن كان ذلك قبل كمالها بطريقة عين ، أو مع كمالها إذا لم يتقدمه (٤) كمالها .

[٣] / في لبن الرجل والمرأة

١/١٢
ج

قال الشافعي رحمه الله تعالى : واللبن إذا كان من حمل ولا أحبه يكون إلا من حمل ، فاللبن للرجل والمرأة ، كما يكون الولد للرجل والمرأة ، فانظر إلى المرأة ذات اللبن ، فإن كان لبنها نزل بولد من رجل تب ذلك الولد إلى والد ، لأن حملته من الرجل ، فإن رضع به مولود فالمولود أو المُرْضِع بذلك اللبن ابن الرجل الذي ألين ابنه من النسب ، كما ثبت (٥) للمرأة ، وكما ثبت الولد من أمها . وإن كان اللبن الذي أرضعت به للمولود لبن ولد لا ثبت له من الرجل الذي الحمل منه فأسقط اللبن ، فلا يكون المُرْضِع ابن الذي الحمل منه ، إذا سقط النسب الذي هو أكبر من سقط اللبن الذي ألين مقام النسب في التحريم ، فإن النبي ﷺ قال : « يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب » (٦) وبحكاية عائشة تحريمه في القرآن (٧) .

قال الشافعي : فإن ولدت امرأة حملت من زنا (٨) اعترف الذي زنا بها أو لم يعترف ، فأرضعت مولوداً فهو ابنها ، ولا يكون ابن الذي زنى بها . وأكره له في الورع أن ينكح بنات الذي ولد له / من زنا ، كما أكرهه للمولود من زنا . وإن نكح من بناته أحداً لم أفسخه ، لأنه ليس بابنه في حكم رسول الله ﷺ .

١/٣٣٩
ب
ص

فإن قال قائل : فهل من حجة فيما وصفت ؟ قيل : نعم .

- (١) في (ج ، ص) : « من صف من هذا » ، وما كتبت من (ب ، م) .
(٢) هذا : « سقطة من (ج ، ص ، م) ، ولينها من (ب) » .
(٣) في (م) : « ولو » ، وما كتبت من (ب ، ج ، ص) .
(٤) في (ب) : « يقدم » ، وما كتبت من (ج ، ص ، م) .
(٥) في (ج ، ص ، م) : « يثبت » ، وما كتبت من (ب) .
(٦) نظر : رقم [٢٢٢٦] في باب ما يحرم من النسب بالقرابة .
(٧) نظر : رقم [٢٢٢٨] في باب ما يحرم من النسب بالقرابة .
(٨) في (ب) : « الزنا » ، وما كتبت من (ج ، ص ، م) .

بَابُ مَا يَحْرُمُ مِنَ النِّكَاحِ

تَحْرُمُ الْأُمَّهَاتُ ، وَكُلُّ مَنْ وَلَدَتْكَ أَوْ وَلَدْتَ مَنْ وَلَدَتْكَ فِيهِ أُمُّكَ . وَالْبَنَاتُ ، وَكُلُّ مَنْ وَلَدَتْهَا أَوْ وَلَدْتَ مَنْ وَلَدَهَا فَبَيْتُكَ .

قُلْتُ : **وَالْمَخْلُوقَةُ مِنْ زَنَاهُ تَحِلُّ لَهُ** ، وَتَحْرُمُ عَلَى الْمَرْأَةِ وَلَدُهَا مِنْ زَنَاهَا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَالْأَخَوَاتُ ، وَبَنَاتُ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ ، وَالْعَمَّاتُ ، وَالْحَالَاتُ ، وَكُلُّ مَنْ فِيهِ أُخْتُ ذَكَرٍ وَلَدَتْكَ فَعَمَّتُكَ ، أَوْ أُخْتُ أَنْثَى وَلَدَتْكَ فَعَالَتُكَ .

وَتَحْرُمُ مِنْوَلَاءُ السَّبْعِ بِالرَّضَاعِ أَبْنَاءُ .

وَكُلُّ مَنْ أَرْضَعْتِكَ ، أَوْ أَرْضَعْتَ مَنْ أَرْضَعْتِكَ ، أَوْ مَنْ وَلَدَكَ ، أَوْ وَلَدْتَ مَنْ أَرْضَعْتِكَ ، أَوْ ذَا لَبَنِيهَا فَأَلَمَ رَضَاعٍ ، وَفِي الْبَاقِي .

وَلَا يَحْرُمُ عَلَيْكَ مَنْ أَرْضَعْتَ أَخَاكَ وَتَبَاعَلْتِكَ ، وَلَا أَلَمَ مُرْصِعَةٍ وَلَدَكَ وَبَنَتَهَا ، وَلَا أُخْتُ أَخِيكَ بِنَسَبٍ وَلَا رَضَاعٍ ، وَهِيَ : أُخْتُ أَخِيكَ لِأَبِيكَ لِأُمِّهِ وَعَكْسُهُ .

وَتَحْرُمُ زَوْجَةُ مَنْ وَلَدْتَ أَوْ وَلَدَكَ مِنْ نَسَبٍ أَوْ رَضَاعٍ ، وَأُمَّهَاتُ زَوْجَتِكَ مِنْهُمَا ، وَكَذَا بَنَاتُهَا إِنْ دَخَلَتْ بِهَا .

وَمَنْ وَطِئَ امْرَأَةً بِمِلْكٍ . حَرَّمَ عَلَيْكَ أُمَّهَاتُهَا وَبَنَاتُهَا ، وَحَرَّمَ عَلَى آبَائِهِ وَأَبْنَائِهِ ، وَكَذَا الْمَوْطُوءَةُ بِشُبْهَةِ بِي حَقٍّ - قِيلَ : أَوْ حَقًّا - لَا الْعَزْزِيُّ بِهَا .

مَنْهَاجُ الطَّالِبِينَ وَعُمْدَةُ الْمُفْتِينَ

تأليف
الإمام العلامة المصنف
مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي زَكَرِيَّا مُحَمَّدُ بْنُ شَرَفٍ التَّوَوِي
رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى
(٦٣١ - ١٢٧٦ هـ)

عني به
محمد طاهر شعبان

دار المنهاج